



مدارس التعليم العام في اليابان خلال

الاحتلال الأمريكي (1945-1952)

م.م. جعفر عبد الله جعفر

أ.د. كاظم هيلان محسن

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

ملخص:

تناول البحث أوضاع مدارس التعليم العام في اليابان خلال الاحتلال الأمريكي لهذا البلد في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، إذ جرى تغيير جذري في نظام التعليم في تلك المدارس عن ما كانت عليه خلال المدة التي سبقت اندلاع الحرب وأثناءها، وسعت سلطة الاحتلال الأمريكي إلى ادخال نظام التعليم الأمريكي إلى اليابان وتطبيقه على المدارس اليابانية.

لقد واجه الطلبة المتطوعون العائدون من جبهات القتال أو الذين كانوا يؤازرون المجهود الحربي في نهاية الحرب العالمية الثانية ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة، فبعد الدمار والخراب الذي سببته الحرب لليابان، وبعد فاجعة إلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناكازاكي ^(١)، أصبحت اليابان تعيش كارثة انسانية ^(٢)، فكان الطلبة يفتقدون إلى أبسط مقومات الحياة من مسكن ومأكل ومشرب... ، وأن قسماً كبيراً منهم لا يمكن له بعد تلك الظروف الاعتماد على الدعم المادي الذي كان يُقدم له من أسرته لانقطاعه بسبب ظروف الحرب، فاضطرت أعداد منهم إلى البحث عن عمل لكي يستطيعوا بذلك إكمال دراستهم، لذا سعت وزارة التربية والتعليم بعد انتهاء الحرب إلى مساعدة أولئك الطلبة وذلك من خلال تدابير سهلت لهم أمور اكمال الدراسة، كأن يكون دوامهم على شكل دوام جزئي، كما قامت الوزارة في عام 1947 بإنشاء عدد من المساكن المخصصة للطلبة في العاصمة طوكيو وبعض المحافظات الكبيرة مثل أوساكا وهوكايدو وكاناغاوا...، وقدمت المنح الدراسية بمستوى أكبر مما كان سابقاً، إذ خصصت مؤسسة عنيت بهذا الغرض في عام 1953 عُرفت بمؤسسة المنح الدراسية اليابانية Japanese Scholarship Foundation، فضلاً عن أن الطلبة انفسهم قاموا بإنشاء منظمات خاصة بهم تحاول معالجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة، ساعدتهم في ذلك بعض الأسر اليابانية الميسورة، مع ذلك فان تلك الاجراءات لم تكن تُغطي حاجات كل تلك الأعداد الكبيرة من الطلبة التي تضررت خلال الحرب ^(٣).

أما المعلمون في اليابان بعد الحرب فحالهم لم يكن افضل من حال الطلبة، فقد تأثروا كطلبتهم ب آثار الحرب، لذا طالبوا أيضاً بحقوقهم المعاشية والصحية والثقافية أدبان تلك الحقبة الجديدة، التي هيئ للبعض انها انتهت الحقبة السابقة التي ذاق فيها المعلمون الاضطهاد والذل بسبب النزعة العدوانية والسياسات القومية المتطرفة، وبخاصة عندما يدعي النظام الجديد الذي يسنده الاحتلال الأمريكي انه جاء بنظام ديمقراطي يضمن



كان النظام التعليمي الجديد في اليابان قد تغير عن ما كان عليه قبل الاحتلال، فأدخلت سلطة الاحتلال نظاماً تعليمياً جديداً على غرار النظام الأمريكي، إذ جُعل سُلّم نظام التعليم على نمط (6-3-3-4)، أي ست سنوات دراسة للمرحلة الابتدائية، وثلاث للمرحلة المتوسطة، وثلاث للمرحلة الثانوية، وأخيراً أربع سنوات لمرحلة الدراسة الجامعية، ومددت مدة التعليم الإلزامي تسع سنوات تشمل مرحلة الدراسة الابتدائية والمتوسطة فقط، وان مدارس رياض الاطفال لا تُعد من سنوات ذلك التعليم^(٥).

أولاً: مدارس رياض الأطفال:

أدرجت مدارس رياض الأطفال ضمن قانون التعليم المدرسي رقم (26) الذي صادق عليه البرلمان الياباني في 29 آذار من عام 1947^(٦)، إذ وضعت معايير خاصة لتطبيق عمل تلك المدارس، ونصت المادة (77) من القانون أعلاه على أن رياض الأطفال يجب أن توفر بيئة مناسبة تساعد الأطفال الصغار على النمو العقلي والجسمي السليمين، في حين جاءت المادة (80) لتشير إلى أن مدارس رياض الاطفال مخصصة للأطفال الصغار عند بلوغهم سن الثالثة حتى دخولهم المدرسة الابتدائية^(٧)،

وكان هناك نوعان من المدارس: الأولى عُرفت (بدور الحضانة) وهي تلك الدور التي توفر رعاية للأطفال الرضع وقسم من الأطفال حتى دخولهم إلى المدارس الابتدائية، واغلب تلك المدارس خاصة (أهلية)، وأخر ترعاها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، أما الأخرى فُعرفت (بمدارس رياض الأطفال) التي منها مدارس حكومية ومدارس خاصة، تقبل الأطفال من سن ثلاث سنوات وحتى الدخول في مرحلة الدراسة الابتدائية عند عمر الست سنوات^(٨)، إلا أن هناك تداخلاً بدا واضحاً في فقرات القانون في مسألة الفئات العمرية بين دور الحضانة ورياض الأطفال وبخاصة للأطفال ال تي اعمارهم أكثر من ثلاث سنوات، فكل النوع ان من المدارس قبلت تلك الفئات العمرية، وكان نظام رعاية الأطفال قد سمح بأن تكون هناك ممرضات يعملن في دور الحضانة من أجل الاهتمام بصحة تلك الفئات الصغيرة من الأطفال، فضلاً عن وجود المربيات، وتهدف هذه الرياض إلى تهيئة الاطفال للدخول إلى المدرسة الابتدائية، وتقديم العديد من الأنشطة الموصى بها، مثل اللعب الحر والموسيقى ورواية القصص والصور، والحرف اليدوية، ودراسة الطبيعة، وفعاليات مسرحية، والعباب الدمى، والتربية الصحية، ومساعدتهم في تنمية قدراتهم على التفكير والقدرة على اتخاذ القرار^(٩)، وحول المحتوى الدراسي وطريقة التعلّم، وضعت وزارة التربية والتعليم أسس إرشادية لمناهج رياض الأطفال، نُفّحت عدة مرات بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تطبيقها في عام 1948 ليس فقط على رياض الأطفال، ولكن أيضاً على دور الحضانة التابعة لوزارة الصحة والقطاع الخاص^(١٠)

ثانياً: المدارس الابتدائية:

كانت المهمة الأصعب التي واجهت وزارة التربية والتعليم هي إكمال الأعداد الكافية من كتب المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية، وكما هو محدد في لائحة تنفيذ قانون التعليم في آيار 1947، كانت دروس المدارس الابتدائية تتضمن مواد عدة منها: اللغة اليابانية، الدراسات الاجتماعية، رياضيات، علوم، موسيقى، رسم، حرف يدوية، تدبير منزلي والتربية البدنية^(١١)، وكان القصد من مادة الدراسات الاجتماعية هو أن يتعلّم



التلاميذ الأمور العامة ونواحي الحياة الاجتماعية كافة، فضلاً عن تطوير قدراتهم ومهاراتهم^(١٢).

كانت قد أُستُخدمت مناهج دراسية مؤقتة في المدارس الابتدائية الإلزامية، التي مدة الدراسة فيها ست سنوات، ثم تشكل مجلس خاص للمناهج الدراسية في حزيران من عام 1949، تألف من خبراء تربويين أُعطوا صلاحيات واسعة بمراجعة المناهج الدراسية كافة وما يتعلق بها من المادة والموضوع والساعات مخصصة لكل درس، أما الشيء الجديد الذي طرأ على مناهج التعليم بعد الحرب هو حذف درس الأخلاق والتربية البدنية ومواضيع الجغرافيا والتاريخ بسبب ضغوط سلطة الاحتلال الأمريكي، لأسباب تتعلق بما كانت تحتويه تلك المناهج من أفكار قومية متطرفة ونزعة عسكرية عدوانية تتقاطع مع ارادات وتوجهات سلطة الاحتلال الأمريكي^(١٣).

ظهر ان المواد الدراسية التي دُرست في المدارس الابتدائية لا تشمل تدريس مادة الاخلاق والجغرافية والتاريخ، بحجة انها تدعو إلى التطرف القومي والنزعة العدوانية، وتم التعويض عنها بمادة الدراسات الاجتماعية ذات الطابع السلمي المدني، فضلاً عن مادة اللغة الانكليزية، التي لم تكن موجودة من ضمن مناهج الدراسة في المدة التي سبقت الاحتلال وبعدها، مع اهمية تعلّم تلك اللغة في هذه المرحلة الدراسية.

ومن التحديات الأخر التي واجهت وزارة التربية والتعليم، هي الزيادة المطردة بالمواليد التي ظهرت بعد عام 1947 بسبب انتهاء حالة الحرب وعودة ملايين الجنود اليابانيين إلى عوائلهم، فعلى سبيل المثال ارتفعت المواليد في عام 1945 من (1576000) طفل إلى (2718000) طفل في عام 1947، وبذلك فان أطفال الدراسة الابتدائية سيدخلون المدارس في عام 1953، وسيدخلون المتوسطة عام 1959، والثانوية 1962، وسيدخلون الجامعات في عام 1965، وعلى الوزارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسد النقص الحاصل في عدد المباني المدرسية^(١٤).

ثالثاً: المدارس المتوسطة:

لم ينتظم الدوام في المدارس المتوسطة الا في نيسان من عام 1947، أي بعد حوالي عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن أغلب الأبنية المدرسية كانت قد أصبحت انقاضاً من جراء الضربات الجوية لقوات التحالف الدولي في الحرب ضد اليابان^(١٥)، مع انه لا توجد بنايات سابقة مخصصة لتلك المدارس المتوسطة التي لم تكن موجودة في نظام التعليم القديم، وتم استحداثها بعد انتهاء الحرب، إذ كان التعليم الابتدائي في ظل ذاك النظام التعليمي ست سنوات إلزامية، وبعدها يلتحق خريجوه في اشكال عدة من المدارس، منها: المدارس الابتدائية العليا، أو المدارس الوطنية أو مدارس الشباب^(١٦) أو انواع مختلفة من المراكز المهنية، وطوال السنوات السابقة للحرب وأثناءها لم يكن هناك تثبيت لعدد سنوات التعليم الإلزامي التي كانت تزداد وتنقص باستمرار، ولم يتم تسويتها حتى انتهاء الحرب، وبعد استحداث المدارس المتوسطة أُستُخدمت مباني ومرافق المدارس الابتدائية العليا والوطنية والشباب التي تم إلغائها بعد الحرب^(١٧)، ولسد النقص في بنايات المدارس حثت وزارة التربية والتعليم مدراء المدارس المتوسطة على استغلال أي بناية عامة متوفرة مثل المعابد وقاعات اجتماعات وثكنات عسكرية وغيرها^(١٨)، مع ذلك بقت البنى التحتية للمدارس المتوسطة عاجزة عن إستيعاب أعداد الطلبة بسبب ما أصابها من ضرر خلال الحرب، لذا غدت تلك المدارس لا تستوعب سوى 15% من أعداد الطلبة الوافدين إليها والمقبولين فيها، أما الباقون فكانت دراستهم تقام على أرض خاوية أو ما



كان يُعرف بمدارس الهواء الطلق، إلا أنه تم بعد ذلك بناء مدارس جديدة من خلال برنامج إعادة بناء المدن المتضررة من الحرب، واسهم هذا البرنامج في بناء تلك المدارس على يد السكان المحليين، وبذلك ازداد عدد المدارس بعد عامين من بدء ذلك البرنامج، لكن بقي نقص شديد بالمباني المدرسية، لذا طالبت وزارة التربية والتعليم من الدولة تخصيص موازنة طوارئ تُضاف على الموازنة التكميلية لسنة 1947، وذلك لسد النقص الحاصل في المباني المخصصة للمدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة، فضلاً عن أن الحاجة كانت تقتضي إضافة مبالغ آخر في موازنة عام 1949 للغرض نفسه^(١٩).

كانت الدراسة المتوسطة بسنواتها الدراسية الثلاث قد أصبحت من ضمن نظام التعليم الإلزامي الذي حدد تسع سنوات لذلك التعليم، من ضمنها ست سنوات في الدراسة الابتدائية، وطُبق هذا النظام التعليمي بعد صدور قانون التعليم المدرسي رقم (26) لسنة 1947^(٢٠)، وقد عانت المدارس المتوسطة الكثير من الإهمال، وبخاصة النقص الحاد في كتب المناهج الدراسية، علماً أن وزارة التربية والتعليم كانت جادة في توفير المناهج الدراسية الجديدة بعد أن دعت عدد من المختصين في مجال التعليم، وطلبت منهم تقديم دراسات مستفيضة بهذا الشأن، حتى تكثرت تلك الجهود في تأسيس مجلس للمناهج الدراسية في حزيران عام 1949، كما أن تلك المدارس عانت كذلك من النقص في أعداد الكوادر التدريسية والذي أدى إلى انخفاض مستواها التعليمي، وبعد كل هذه الجهود الكبيرة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم فإن الفوضى في قطاع التعليم أذبان تلك المدة ظلت سائدة، وكانت الحكومات المحلية في المحافظات والبلد عانت مرتبكة في عملها بسبب حملات التطهير التي قامت بها سلطة الاحتلال الأمريكي، وكانت قد بدأت على عدة مراحل^(٢١)، إذ أن أكثر من (177) رئيس بلدية محلية كانوا قد تركوا الدوام أو أنهم استقالوا من أعمالهم أو أن قسماً منهم قد شملتهم تلك الحملة، أو تم استدعاهم لأسباب مختلفة، لذا حصل تعثر في تنفيذ الخطط والمشاريع التي وضعت بعد الحرب من أجل إعادة بناء البنى التحتية للنظام التعليمي الجديد في اليابان^(٢٢).

يظهر لنا مما سبق أن الأوضاع التعليمية في السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب كانت مرتبكة وتسودها الفوضى في كل مفاصلها، وبخاصة مرحلة الدراسة المتوسطة، كون تلك المرحلة لم تكن موجودة في سلم النظام التعليمي القديم، لذا تعثر عملها بسبب أنها لم تجد إبنية مدرسية ولا مناهج دراسية مخصصة لها، علماً أن هذه المرحلة الدراسية تُعد من المراحل المهمة في سلم التعليم العام.

رابعاً: التعليم المهني:

رأت بعثة التعليم الأميركية^(٢٣) التي جاءت لليابان في آذار عام 1946 أنه من الضروري الاهتمام بالتعليم المهني^(٢٤)، وأن يتم إيجاد نوع جديد من هذا التعليم في اليابان ما بعد الحرب، وأن الحاجة إلى الأيدي العاملة المهنية المدربة ضروري في هذه المرحلة من أجل إعادة إعمار اليابان وبناء بناء التحتية^(٢٥)، وذلك من خلال بناء المساكن والمدن والمصانع والمؤسسات الثقافية وغيرها، وأن تحضى هذه الأيدي العاملة التي تتعامل مع الآلة بالفرد نفسه من الاحترام والتقدير الذي يحضى به أصحاب العقول العلمية، وكانت وزارة التربية والتعليم قد سعت إلى توحيد التعليم في المدارس الثانوية، بتوفير دورات للتعليم العام والمهني، وإصدار مناهج خاصة بهذين الاختصاصين، وفي محاولة لاستيعاب أعداد أكبر من الطلبة في تلك الدورات تمت المباشرة بنظام المواضيع



الاختيارية، لكن لاهمية التعليم العام ولأن أغلبية الطلبة يرغبون الدخول في هذا الاختصاص، تراجعت في المقابل اعداد الطلبة الذين يرغبون الدخول في دورات التعليم المهني، وانخفضت اعداد الدورات المهنية في تلك المدارس، لكن الاوضاع تحسنت بعد ذلك عندما سُن قانون تعزيز التعليم المهني في 11 حزيران من عام 1951، والذي ألزم الحكومة اليابانية بتوفير الدعم المالي لاقامة برنامج تعليم مهني متكامل، ورأى العديد من اليابانيين المختصين بالتعليم، إنَّ التعليم المهني الصناعي أو الزراعي أو التجاري كان في وضع أفضل قبل الحرب، وأن فكرة المدارس الثانوية الشاملة لا تُحقق تعليمًا مهنيًا جيدًا، والسبب الرئيس في ذلك هو النقص الكبير في المعدات والموظفين، ولذا فإن هذه المدارس الثانوية تحتاج إلى إحداث تغييرات كبيرة في برنامجها الدراسي، أو إنها تُقيم دورات مهنية خاصة، علما أن أعضاء مجالس المحافظات قد اقترحوا على الدولة تجميع المعدات المطلوبة من أماكن المراكز التدريبية المهنية القديمة^(٢٦).

كانت وزارة التربية والتعليم قد قامت بتشكيل لجنة الدورات المهنية، وأن تكون تلك الدورات في المدارس المتوسطة وعلى أن تكون مدة الدوام فيها أربع ساعات في الاسبوع الواحد وذلك لتعليم مهن محددة، ولكن تلك الدورات واجهت عدة عقبات في عملها، من أهمها هي قلة اعداد الكوادر التدريسية بعد الحرب، وكان قانون التعليم المدرسي رقم (26) في مادته رقم (36) قد أكد على أهمية التعليم المهني على مستوى المدارس الثانوية وذكر " في مرحلة التعليم الثانوي يجب بذل الجهود لزيادة المعارف العقلية والمهارات المطلوبة في المجتمع وعلى أساس مبدأ احترام العمل وعلى الطلبة اختيار مسار مستقبلهم بمفردهم"^(٢٧).

أما المادة (42) من قانون التعليم المدرسي فقد اوضحت لادارة المدارس الثانوية الغاية من الدراسات المهنية، وهو لإظهار إبداعات الطلبة في الفنون التقنية، وكان لقسم التعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم أهمية كبيرة في دعم التعليم المهني^(٢٨)، حيث بدأ نشاطه في عام 1949 باقامة دورات تطوير في مجالات عدة منها: الزراعة والتجارة ومصائد الاسماك والصناعة والتدبير المنزلي في المرحلة الثانوية وفي المهن الفنية المتخصصة ما بعد الثانوية، ووضع القسم برنامجا للمقررات الدراسية في المناهج الثانوي، وكانت السمة المميزة في ذلك البرنامج هي حرية اختيار المهنة التي تناسب كل طالب وحسب قدراته، وكان من المفروض أن يوفر ذلك البرنامج ما يقارب (300) فرصة عمل متنوعة في اليابان، وفي عام 1949 تعاونت وزارة العمل مع المدارس والكليات المحلية في مساعدة الطلبة الذين هم بدوام كامل أو بدوام جزئي، وأنشأت لهم مكتب للتوظيف في طوكيو ومكاتب أخر في المحافظات الأخرى، وأقامت لهم دورات مهنية وورش ميكانيك في المدارس الثانوية لمدة (35) اسبوعا في السنة، وكانت تلك المدارس تطالب الطلبة بـ (85) وحدة دراسية للتخرج منها، (38) وحدة للتعليم العام و(30) وحدة للتدريب المهني، منها (17) وحدة ذات طابع اختياري^(٢٩).

أصبح واضحاً ان التعليم المهني في اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد تغير مساره كلياً، فبعد أن كان تعليمًا منصباً باتجاه التصنيع العسكري لسد متطلبات الحرب التي خاضتها اليابان، إلى تعليم مهني يهتم بالمجالات الزراعية والتجارية وغيرها من المهن الصناعية المدنية.

خامساً: المدارس الثانوية:

تم فتح المدارس الثانوية في الأول من نيسان عام 1948، وبعد سنة كاملة من تطبيق قانون التعليم



- الأساسي رقم (25)، وكان الهدف من تلك المدارس توحيد التعليم الثانوي وإنهاء الفروقات التي كانت موجودة في النظام التعليمي السابق، وقد تميز هذا النوع من التعليم بأمور عدة منها:
- 1- إنشاء مكاتب لمتابعة حضور وانتظام دوام الطلبة في تلك المدارس.
 - 2- أن يكون التعليم في تلك المدارس الثانوية لكلا الجنسين.
 - 3- بدء العمل بتطبيق نظام المدارس الثانوية الشاملة التي تجمع بين الدراسة المتوسطة والثانوية، فضلاً عن أن الدراسة الثانوية فيها تجمع بين التعليم العام والمهني^(٣٠).

وفي قانون مجلس التعليم الصادر في 15 تموز من عام 1948 جُعِلت المدارس الثانوية تحت سيطرة وإشراف مجالس المحافظات من عام 1948-1950، كما كانت هناك متابعة لعمل تلك المدارس من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي، وتم تطبيق نظام المدارس الثانوية الشاملة بشكل سريع حتى نهاية الاحتلال في عام 1952، إلا أنه أصبح بعد ذلك متركزاً في تطبيق ذلك النظام، كما أن عدداً من المدارس الثانوية لم تطبق نظام الدوام المختلط، وقسم آخر أستمّر على منهجه السابق في التدريس والفصل بين المدارس المتوسطة والثانوية^(٣١). فضلاً عن ذلك، فإن قانون التعليم المدرسي رقم (26) كان قد وضع برنامجاً للتعليم بالدوام الجزئي والتعليم عن طريق المراسلة في المدارس الثانوية، لأنه كانت هناك أعداداً كبيرة من الطلبة غير قادرين على إكمال دراستهم عن طريق الدوام المدرسي المستمر بسبب ظروف عملهم^(٣٢)، لذا ازداد عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الثانوية على أساس الدوام الجزئي إلى نسبة 22,7% وبلغ عددهم (532465) طالباً في عام 1952، وهذا العدد أكثر 3,1 مرة من عدد الطلاب المسجلين في الدوام الجزئي لعام 1948، وفي سعي الحكومة لإنجاح التعليم الثانوي وأن يكون متاحاً لجميع الطلبة، تم فتح المزيد من تلك المدارس، حيث ازدادت أعدادها بين أعوام 1948-1952 ولترتفع من (3575) مدرسة إلى (4506) مدرسة، وإن أعداد الطلبة ارتفع من (1203963) إلى (2342869) طالباً خلال المدة نفسها^(٣٣).

أما حق المرأة في التعليم، وبخاصة التعليم الثانوي، فلم تستجب الحكومة اليابانية إلى مطلب الداعين إلى هذا التعليم إلا بعد أن انقضت أكثر من أربعة أشهر على انتهاء الحرب العالمية الثانية، ففي الرابع من كانون الأول عام 1945، أصدر مجلس الوزراء الياباني قراراً ينص على أنه ينبغي أن تكون هناك فرص متساوية في التعليم لكلا الجنسين، وإلى ضرورة وجود احترام متبادل بينهما، ودعا إلى إنشاء مدارس ثانوية للإناث وأن يكون محتوى التعليم في تلك المدارس يوازي ما هو موجود في مدارس الذكور^(٣٤)، وأقرت بعثة التعليم الأميركية إلى اليابان هذه السياسة الجديدة في تقريرها، وفي بداية عام 1950 كانت نسبة طلبة المدارس الثانوية الجديدة مختلفة بالنسبة لكل من الجنسين، إذ كانت 48% للبنين و 36,7% للبنات^(٣٥).

يبدو في هذه الحقبة أن نظام المدارس الثانوية الشاملة، الذي يجمع بين أشكال متنوعة من التخصصات الدراسية، لم يكتب له النجاح وطُبق بشكل محدود، فكانت هناك رغبة سائدة بالمدارس الثانوية المنفصلة ذات الثلاث سنوات وكل في تخصصها.

سادساً: تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة:

بعد الحرب العالمية الثانية، صدر قانوني التعليم المدرسي رقم (26) في 29 آذار، وقانون التعليم



الأساسي رقم (25) في 31 آذار وكلاهما صدرا في عام 1947، ليحلا محل قوانين التعليم السابقة التي كانت سارية المفعول، وجعل قانون التعليم المدرسي التعليم إلزامي جزئياً لذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك المكفوفين وضعاف البصر والصم ومن له صعوبات في النطق أو الضعفاء عقليا وجسديا، لكنه أصبح بعد ذلك تعليم الأطفال المنضمين إلى مدارس المكفوفين والصم إلزاميا كونهم اقدر من غيرهم المعاقين على التعلّم، كما ألزمت كل محافظة من محافظات اليابان بإنشاء مدارس خاصة للمكفوفين والصم وذوي الاحتياجات الخاصة^(٣٦).

وعلى ضوء مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم المنصوص عليه في قانون التعليم الأساسي^(٣٧)، تم إنشاء ثلاثة أنواع من المدارس لذوي الاحتياجات الخاصة بوصفها مؤسسات توفر التعليم للأطفال ذوي الإعاقة، وهي مدارس المكفوفين ومدارس الصم ومدارس المعاقين، علاوة على ذلك، وضعت لوائح للسماح بإنشاء صفوف خاصة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية للطلاب الذين يصعب عليهم التعلّم في الصفوف العادية^(٣٨)، على أن يُوفّر الكادر التدريسي المخصص لهم، وكان على أولياء أمور الأطفال المعاقين إرسال ابنائهم إلى تلك الصفوف الموجودة في المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة بانتظام، أو إرسالهم إلى المدارس الخاصة التي أنشئت لهؤلاء الأطفال من عمر 6 سنوات وحتى 15 سنة، وفي عام 1952، أنشئت شعبة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مكتب التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي التابع لوزارة التربية والتعليم اليابانية من أجل تعزيز مدارس وصفوف ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان العامل الرئيس الذي يمنع ارتفاع معدل حضور الأطفال إلى مدارس المكفوفين ومدارس الصم ومدارس المعاقين هو العبء الثقيل الذي يقع على الأبوين بالمقارنة مع الطفل السليم الذي يلتحق بمدرسة ابتدائية أو متوسطة، وقد طُبّق في عام 1948 نظام التعليم الإلزامي على المعاقين وكانت البداية من عمر 6-7 سنوات، وفي عام 1949 تم تطبيقه تدريجياً على الأطفال المعاقين من عمر 6-15 سنة، وتم إستبعاد الاطفال المعاقين ذهنيا من أحكام قانون الزامية التعليم، وكانت هناك عقبات كثيرة امام تنفيذ قانون الزامية التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بسبب قلة التمويل المالي ونقص المعلمين المؤهلين ونقص المعدات والوسائل الخاصة بهم وعدم وجود مناهج دراسية واضحة، فضلاً عن معارضة أولياء أمورهم في إرسال ابنائهم إلى المدارس خوفا عليهم^(٣٩).

كانت وزارة التربية والتعليم قد أقامت برنامجا خاصا يشمل ورشة عمل لتدريب (180) معلماً لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في طوكيو في صيف عام 1947، حيث تعلّم أولئك المعلمون أساليب متقدمة في التعامل مع الأطفال المكفوفين والصم والم عاقين عقلياً، ولكن هذا البرنامج الأخير لم يطبق إلا سنة 1949 بعد ما توفرت الأموال الكافية لإنشاء المدارس المخصصة للمكفوفين والصم والمعاقين عقلياً، وفي حلول عام 1950 كانت هناك (72) مدرسة خاصة للمكفوفين حضر فيها (5155) طفلاً في المرحلة الابتدائية وال متوسطة والثانوية، وكانت هناك (76) مدرسة للصم حضر فيها (11600) طفل للمستويات الدراسية الثلاث، وكان للمتخلفين عقليا ثلاث مدارس حضر فيها (110) اطفال، وفي العام نفسه - أي عام 1950 - كان هناك (1268) معلماً في مدارس المكفوفين و (1835) معلماً في مدارس الصم، فضلاً عن وجود (512) فصلاً دراسياً خاصاً في المدارس العادية. وكان معظم طلابها من الأطفال الضعيفين جسديا والمتخلفين عقلياً^(٤٠).



سابعاً: المدارس الخاصة:

تركز وجود المدارس الخاصة (الأهلية) في المدن اليابانية الكبيرة مثل طوكيو وفوكووكا وهوكايدو وأوساكا...، وكانت بنايات تلك المدارس قد أُصيبت بأضرار بالغة خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبحت إدارتها تمر بمحنة مالية كبيرة منعتها من مواصلة عملها من جديد، لذا سعت وزارة التربية والتعليم إلى منح إدارات تلك المدارس بعض القروض المالية من أجل أن تعود إلى مزاولة عملها، ولكن تلك المساعدات لم تكن بالمستوى المطلوب لقلة الموارد المالية لدى الحكومة، لذلك ظلت تلك المدارس الخاصة تُعاني من عدم توفر الامكانيات الكافية لاستمرار عملها التعليمي لسنوات عديدة، وفي 27 آذار من عام 1952 صدر قانون المدارس الأهلية الخاصة من أجل دعمها وتوفير التمويل الكافي لها، حتى أن الوزارة أخذت على عاتقها استثمار تلك الأموال لبناء بنى تحتية جديدة لتلك المدارس، كما أن إصلاحات تعليم ما بعد الحرب التي قامت بها سلطة الاحتلال الأمريكي والحكومة اليابانية فرضت تغييرات حتى عمل المدارس الخاصة منها:

- 1- أن يكون المنهج الدراسي في تلك المدارس الخاصة مشابهاً إلى المنهج الدراسي في المدارس الحكومية.
- 2- على المدارس الخاصة أن تفتح أبوابها إلى فئات أوسع من أبناء المجتمع الياباني.
- 3- أن تكون تلك المدارس ذات استقلالية تامة، وعدم السماح لجهات غير مسؤولة عن التعليم التدخل في عملها^(٤١).

ثامناً: المناهج الدراسية وطرائق التدريس:

إن المناهج الدراسية التي يتم تدريسها، وكيفية تدريسها في الفصول الدراسية تعكس مرآة النظام التعليمي في أي بلد في العالم، وخلال مدة الاحتلال الأمريكي لليابان سعت سلطة الاحتلال إلى إعادة النظر في المناهج التعليمية التي كانت تستخدم في مدة ما قبل الحرب، وكانت من أهم الاجراءات التي اتخذتها بهذا الخصوص هو إرسال بعثة التعليم الاميركية إلى اليابان في آذار من عام 1946، حيث اعلنت هذه البعثة أن الاجراء الأول يجب أن ينصب في مصلحة الطلبة، وذلك بإثراء عقولهم بالمعلومات العلمية من خلال المحتوى الموجود في المناهج الجديدة وأن يكون المعنى الدراسي واضحاً لهم^(٤٢).

قامت وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال الأمريكي بحذف عدة مواد من المناهج الدراسية السابقة، ثم بدأت في مراجعة تلك المناهج، وشكلت لجنة مختصة بهذا الخصوص، وعقدت عدة اجتماعات مع مستشاري سلطة الاحتلال، وذلك لوضع خطة متكاملة للمناهج الدراسية، وعند اعداد المناهج تقوم لجنة وطنية بدراسة البدائل المختلفة لتحديد طبيعة المهارات التي يجب على الطالب ان يكتسبها في كل مرحلة دراسية، فضلاً عن ذلك، تقوم اللجنة بوضع الاهداف العامة وقوائم الموضوعات المحددة الواجب تغطيتها لكل مقرر دراسي وتقديم توصيات فيما يتعلق بأساليب التدريس^(٤٣).

لقد تم اجراء بعض التعديلات على قسم من المناهج الدراسية، فعلى سبيل المثال في مادة تعليم اللغة اليابانية، فبدلاً من أن يبدأ الدرس بمقاطع المخطوطة (كاتا كانا Kata Kana) في الصف الأول الابتدائي، فإن البدء سيكون بمقاطع المخطوطة (هيرا كانا Hira kana)^(٤٤)، التي هي أكثر شيوعاً وتداولاً من مقاطع المخطوطة الأولى، وتُخفف على التلاميذ من أعداد الأحرف الصينية من عدة آلاف إلى خمسمائة حرف فقط،



والتي بدورها تُسهل وتُقلل من وقت الكتابة، فضلاً عن ذلك، قُلّلت ساعات درس التدبير المنزلي، الذي هو من الدروس المهمة للفتيات، وجعله يُدرس في السنة الثانية من الدراسة الابتدائية، وأن يكون درساً اختيارياً للسنوات البقية، وكذلك درس اللغات الأجنبية، فإن الكثير من اليابانيين ينظر إلى عدم ضرورة هذا الدرس، ولذلك جُعل درساً اختيارياً أيضاً، وفي المقابل تم إضافة درس التنقيف الصحي من ضمن الدروس المنهجية^(٤٥).

بعد عامين وبالتحديد في مطلع عام 1949 تمت مراجعة المناهج الدراسية من جديد في وزارة التربية والتعليم للمرحلتين الابتدائية والثانوية، وكان الأمر الأكثر صعوبة في إصلاح المناهج الدراسية، والأكثر جدلاً في الأوساط التعليمية اليابانية هو كيفية التعامل مع مادة الأخلاق والتاريخ والجغرافية، إذ تم الاتفاق على دمج هذه المواد جميعاً في مادة واحدة هي درس الدراسات الاجتماعية^(٤٦)، وأن تكون المادة المقررة للأخلاق تتماشى مع النموذج الديمقراطي الجديد في اليابان، وقد تم تثبيت مادة الدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية وحتى الصف الثاني عشر، وأن تقتصر مواضيعها على مواد تهتم بالطفل والبيت والمدرسة والمجتمع^(٤٧).

كانت وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع قسم التعليم والمعلومات المدنية المدنية The Civil Information and Education Section (CIE) التابع للقيادة العامة لسلطة الاحتلال الأميركي قد إهتمت بالدراسات الاجتماعية على مستوى المدارس الثانوية، وشملت تلك المناهج دراسة حياة الشعوب والأمم الأخرى، وتطُرقت إلى عاداتها وتقاليدها الاجتماعية، والتعرف على أوضاعها السياسية والاقتصادية، وعن تاريخ اليابان في العلاقات الدولية، والتركيز على الحياة المدنية لتلك الشعوب والأمم، فكان المنهج الدراسي هو عبارة عن مواد في التاريخ والجغرافية والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والاقتصاد، ولم تخلُ مادة كتاب التاريخ من المواضيع الحساسة، والتي قد تُسبب اختلافاً واسعاً في وجهات النظر بين اليابانيين، ومنها وصف دخول الجيش الياباني إلى الصين في عقد الثلاثينات بأنه غزو وعدوان، وبخاصة ما حدث في منشوريا عندما غزتها اليابان في عام 1931^(٤٨)، وأنشأت فيها حكومة مانشوكو، وعينت هنري بوبي^(٤٩) (Henry Pu-yi) وريث سلالة المانشو رئيساً مؤقتاً فيها، كما تطُرقت مواضيع مادة التاريخ إلى مذبحه نانجينغ^(٥٠) Nanjing في عام 1937 في مناهج المدارس الثانوية عام 1952، وكانت العبارات الواردة في تلك المناهج: "إن إحتلال نانجينغ من قبل الجيش الياباني، والذي دمر المدينة وقام بأعمال النهب والسلب والعنف والاعتداء قد سبب سمعة سيئة دوت في جميع أرجاء العالم"، وتطُرقت كتب التاريخ المدرسية أيضاً إلى عدوان الجيش اليابان على مناطق أخر في آسيا، وإرتكابه بها جرائم حرب كما حصل في الفلبين وماليزيا والهند الصينية واندونيسيا، وأما الغريب في الأمر أن تلك المناهج لم تُشكك أبداً بالامبراطور هيروهيتو، وادعت أنه لا يتحمل مسؤولية الحرب، ووصفت شخصيته بأنه ملك اليابان، وأنه سعى إلى الضغط على القادة العسكريين المؤيدين للحرب، واستطاع في النهاية إصدار أمراً بانتهاء تلك الحرب المدمرة^(٥١).

كان من أبرز مواضيع مناهج الدراسات الاجتماعية في المدارس ال ثانوية هي معرفة المهن والتقاليد اليابانية، فضلاً عن دراسة الشخصيات العالمية المهمة في التاريخ العالمي أمثال: بوذا (Buddha) – المسيح (Christ) – أرسطو (Aristotle) – غاليلو (Galileo) – نيوتن (Newton) – روسو (Rousseau)



– كانط (Kant) – تولستوي (Tolstoy) – غاندي (Gandhi) – اديسون (Edison) – اينشتاين (Einstein)، وتطورات مناهج الدراسات الاجتماعية في المدارس الثانوية، أذ أخذت تهتم بخمسة أبواب هي الاجتماعيات العامة والتاريخ الياباني وتاريخ العالم والجغرافية البشرية والأحوال الاجتماعية المحلية^(٥٢).

أما على مستوى اللوائح التدريسية فكان هناك نقص واضح في اعداد المعلمين المختصين في تعليم مناهج الدراسات الاجتماعية، بسبب أن تلك المواضيع كانت مجزأة ولا يوجد بينها صلة ترابط، ووجد المعلمون أن تركيزهم على المادة المتعلقة بالاحوال الاجتماعية المحلية وترك البقية لقدرات المعلمين ورغبة التلاميذ بدون تخطيط وتوجيه رسمي من وزارة التربية والتعليم سيؤدي إلى إضعاف المستوى العلمي لدى الطلبة، وشملت المناهج الدراسية أبواب متنوعة ومختلفة، فبالإضافة للدراسات الاجتماعية كانت هناك مناهج اللغة اليابانية والتاريخ الياباني والرياضيات والعلوم العامة، والموسيقى والفنون والحرف اليدوية والتربية البدنية والتعليم المهني والتدبير المنزلي، وكانت هذه الدروس على نوعين اجبارية واختيارية، ففي مادة اللغة اليابانية كانت تُدرس قواعد اللغة والادب وتطوير أساليب القراءة والتحدث والاستماع، وكذلك مهارات الكتابة للاستفادة منها في الاتصال والمراسلة، أما اللغة الانكليزية فقد بدأ التدريس بها بتطبيق أسلوب المحادثة واستخدام الأجهزة السمعية، مثل أشرطة التسجيل والقصص والقصائد والأحاديث الدارجة^(٥٣).

كان درس التربية البدنية قد أصبح عبارة عن ألعاب رياضية مثل الفنون التقليدية لرياضة الجودو، الكيودو (الرمية)، الكندو (المبارزة)، بعد أن تم إلغاء التدريبات العسكرية وفنون الدفاع عن النفس في المدارس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وبدأ تطبيق تلك الألعاب منذ عام 1950، 1951، 1952 على التوالي، كما تم توسيع مناهج التعليم البدني لتشمل برامج التوعية الصحية من أجل الوقاية من الإصابة بالأمراض، وتم ترقية العنوان الوظيفي لمعلم التمرض Yo Go Kundo إلى معلم التمرض الجديد Yo Go Kyoyou، وحصول أولئك المعلمين على تراخيص من أجل العمل في مجال التعليم، ولتعزيز الروح الوطنية والمعنوية لدى المواطنين اليابانيين اقترح الرياضيون اليابانيون أن يُقام مهرجان رياضي وذلك في عام 1946، وأن يُقام في العاصمة الامبراطورية كيوتو، التي لم تتعرض إلى أضرار خلال مدة الحرب عكس بقية المدن اليابانية، وكان ذلك المهرجان برعاية رابطة رياضي الهواة في اليابان، إذ تحول الاسم بعد ذلك في تشرين ثاني عام 1948 إلى إتحاد هوات رياضي اليابان، وانضم إلى هذا الاتحاد (3775) رياضيًا، وكان من أهدافه هو المشاركة في إعادة بناء اليابان، وكانت وزارة التربية والتعليم قد قامت بدور مهم في تلك النشاطات الرياضية، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي^(٥٤).

لقد ركزت وزارة التربية والتعليم على اصلاحات خمسة رئيسة على المناهج الدراسية هي:

1- ألغت الانقسامات الصغيرة في المواضيع: على سبيل المثال تم دمج الجغرافية والتاريخ والتربية البدنية في مسار جديد يسمى الدراسات الاجتماعية.

2- في المدارس المتوسطة والمدارس الثانوية، تم تقسيم الموضوعات إلى إلزامية واختيارية، وبخاصة في المدارس الثانوية، حيث أُعطي مجالاً واسعاً لهذه الموضوعات.

3- لغرض إنجاح الدراسات المستقلة الحرة، تم إيجاد فترات خاصة للدراسات الحرة والتي عُرفت لاحقاً باسم



(انشطة تربوية محددة) (Spesific Educational Activities).

4- التركيز على تلبية احتياجات المجتمع الياباني التعليمية، إذ تم إختيار المواد من الواقع المحلي.

5- تم التركيز على التعليم المهني، والعمل على تنقيح وتعديل الدورات المهنية وبخاصة ما يتعلق بالصناعات المنزلية^(٥٥).

من أجل متابعة الاصلاحات اللازمة في المناهج الدراسية، أسست وزارة التربية والتعليم مجلس المناهج الدراسية الذي عليه مواجهة أعقد المشكلات التي ستحدث في النظام التعليمي، وقدم المجلس المناهج الدراسية الجديدة وأساليب التدريس، والتي تم قبولها من قبل مجلس اصلاح التعليم في اليابان على النحو التالي:

1- يجب أن تُراعى الفروقات الفردية بين التلاميذ في طرائق التعليم الحديثة على ضوء قدرة وحسن تصرف التلميذ، وأن يُعطى التلميذ عدة فرص للتعلم، وأن يُدركوا أن التعليم يُعد نقطة تحول مهمة في حياتهم، وبهذا الحالة سيتسابقون للمشاركة في الأنشطة التعليمية.

2- على الجهات المسؤولة تطبيق توجيهات الوزارة التي تدعو المعلمين إلى مراقبة الأطفال في تصرفاتهم، وأن يكونوا قدوة لهم من خلال ما يحملونه من تجارب واسعة ومعلومات معرفية.

3- الأخذ بآراء الخبير الاجتماعي توكيومي كايجو (Tokiom Kaigo) الذي دعا إلى الأهتمام بالدروس العلمية، ورعاية الطلبة وكشف قدراتهم من خلال الانشطة التربوية وقراءة الصحف والتمثيل المسرحي والنادي الرياضية، وعدها جزء من العملية التعليمية.

4- كان قانون التعليم لعام 1947 قد أشار إلى جواز استخدام العقوبة التأديبية ضد التلاميذ، ولكنه رفض أن تكون تلك العقوبة جسدية، وإن إجبار التلميذ على الجلوس وهو منتصب أو اعتقاله بعد المدرسة، وهو يُعاني من الجوع والتعب كما كان في أيام الحرب وقبلها لا يمكن أن يكون ضمن التوجه التعليمي الجديد في اليابان^(٥٦).

وقد تطورت طرائق التدريس وبخاصة في مرحلة الدراسة الثانوية، واستُخدمت لوحة التعليم وطريقة التدريس والحوار حول الطاولة المستديرة، كما شاع استخدام الوسائل التعليمية السمعية منها والبصرية، وكذلك إقامة

الرحلات العلمية من قبل المعلمين والتلاميذ معاً، وشكلت وزارة التربية والتعليم في نهاية عام 1947 لجنة خاصة لترخيص إصدار المناهج الدراسية تتكون من (16) عضواً، إذ ألزمت تلك اللجنة من ذلك الوقت الجهات المسؤولة عن التعليم تقديم قائمة كاملة باسماء الكتب المنهجية المراد استخدامها في المدارس، على أن تكون تلك القائمة تحتوي على أسم الكتاب وأسم المؤلف والناشر حتى تستطيع لجنة التراخيص البت في صلاحية استخدامها في المناهج التعليمية^(٥٧).

وكانت لجنة التراخيص وضعت اشخاصاً متخصصين مجهولي الأسماء لتدقيق قائمة الكتب والمواضيع التي وصلت إلى (1500) كتاب وموضوع، إذ يقوم هؤلاء الأشخاص بتدقيق تلك المواد التعليمية بشكل مستقل، وبدون أي ضغوطات وعلى ضوء معايير علمية ومهنية حددتها لجنة التراخيص، وأن النتائج التي يتم التوصل اليها تُراجع من قبل علماء وأشخاص ذوي خبرة في التعليم، وإن تلك الكتب والمواضيع التي يتم مراجعتها تُعرض على الدوائر المختصة في سلطة الاحتلال الأميركي للتأكد من عدم تعارضها مع توجيهاتها التي أصدرتها حول التعصب القومي والنزعة العسكرية والديانة الشنتوية، وقد حولت 25% من تلك النصوص التي تمت الموافقة



عليها من لجنة التراخيص ومن سلطة الاحتلال إلى وزارة التربية والتعليم للموافقة عليها في تموز عام 1950، وقد أنجزت الوزارة نشر تلك المناهج الدراسية وأوصلتها إلى المحافظات كافة، وعُرضت كذلك على المعلمين، وقامت مجالس المحافظات بتشكيل لجان خاصة لإعادة فحص تلك المناهج والنظر في مقدار ملائمتها للتعليم^(٥٨)

تبيّن أن المشكلة الأولى والأهم التي واجهت الحكومة ووزارة التربية والتعليم اليابانيتين هي كيفية معالجة كتب مادة الأخلاق والتاريخ والجغرافية، وذلك بسبب ارتباط مواد تلك الكتب بالسياسة اليابانية السابقة ذات النزعة العسكرية والفكر القومي المتطرف، والتي سببت الويلات إلى الشعب الياباني وادخلته في حروب مدمرة، علماً أن محاولات الحكومة والوزارة لاحتداث ذلك التغيير في الكتب قد واجه معارضة شديدة من شرائح مختلفة ذات توجهات متشددة ومتطرفة من داخل المجتمع الياباني، ولكن ضغط سلطة الاحتلال الأمريكي وأصرارها على احداث ذلك التغيير في مواد تلك الكتب أجبر وزارة التربية والتعليم على إحداثه.

هوامش البحث

(^١) إدوارد ر. بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة وتعليق: محمد عبد العليم مرسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، (د.م، 1985)، ص ص 30-31؛ مهدي سلمان صالح ال حمد، العلاقات السياسية اليابانية الأمريكية (1952-1972)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، 2012، ص ص 11-12.

(^٢) أُلقت الطائرات الأميركية القنبلة النووية على مدينة هيروشيما في 6 آب 1945، وعلى مدينة ناكازاكي في 9 آب 1945، وألحقت هاتان القنبلتان النوويتان بالمدينتين خسائر جسيمة على المستويين المادي والبشري، كما تسببت الضربات الجوية لقوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الاميركية في الحرب العالمية الثانية، اضراراً فادحة بالمساكن والمجمعات السكنية اليابانية، فكان هناك حوالي تسعة ملايين ياباني لا يوجد لديهم مسكن، فعائلات كثيرة اتخذت من الملاجئ والاكوخ مساكن له، وكانت بعض العوائل قد افترشت الارصفة والانفاق للمبيت فيها، وكثير من الموظفين ناموا في مكاتبهم، وبعض المعلمين في مدارسهم، لقد اصبحت الشوارع في المدن الكبيرة كلها مأهولة بالجنود السابقين المحبطين، وأرامل الحرب، والايتام، والمشردين والعاطلين، والكل كان همه محصور في نقادي الموت جوعاً. يُنظر: كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الاميركي في اليابان 1945-1952، دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، (بغداد، 2011)، ص ص 75-78، 263.

(³) Ministry of Education, Japan's Modern Educational System, A History of the First Hundred Years, (Tokyo, N.D.), Pp.170-171.

(⁴) Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Japanese Education Since 1945: A Documentary Study, M.E. Sharap, Inc., (New York, 1994), p. 113.

(^٥) ابراهيم الشبلي، التعليم في اليابان، قسم التوثيق والدراسات، وزارة التربية، (بغداد، 1973)، ص 3.



(^٦) كان قانون التعليم المدرسي رقم (26) قد ركز على المواد القانونية التي تخص التعليم من رياض الاطفال وحتى التعليم العالي، فضلاً عن الامور التفصيلية الأخر، بينما قانون التعليم الاساسي رقم (25) فقد اهتم بالمواد القانونية الاساسية للتعليم وصدر في 31 آذار عام 1947، بعد يومين من صدور قانون التعليم المدرسي، رغم انه اسبق منه في تسلسل الرقمي وتقديم مقترحات القوانين، لكن البرلمان الياباني صوت على قانون التعليم المدرسي قبل القانون الاساسي لجاهزية مقترح ذلك القانون للتصويت.

Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Op.Cit,Pp.101-111; Yasuhiro Nemoto, The Japanese Education System, University Publishers, (Florida, 1999), p.11.

(⁷) Mariko Ichimi Abumiya, Preschool Education and Care in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo, N.D.), p.3.

(⁸) W. G. Beasley, The Rise of Modern Japan, (London, 1963), p.257.

(⁹) Kenneth B. Pyle, The Making of Modern Japan, (U.S.A., 1978), p.174.

(¹⁰) Mariko Ichimi Abumiya, Op.Cit., p.3

(^{١١}) إزرا ف. فوجل، المعجزة اليابانية، ترجمة: يحيى زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1996)، ص183.

(¹²) Taro Numano, Primary Schools in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo, N.D.), p.7.

(^{١٣}) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2002)،

ص142؛

Naoko Kato, War Guilt and Postwar Japanese Education, A Thesis Subitted in Partial Fulfiment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Faculty of Gradate Studies, B.A., Sophia University, 1996, p. 27; Julian Dierks, Postwar History Education in Japan and The Germans, Guilty Lessons, A Study of The Weatherhead East Asian Institute, Columbia University, (NewYork, 2010), p. 113.

(¹⁴) Shogo Ichikawa, "Japan" in Educational Policy: An International Survey, (NewYork, 1984), p.105; Edward R. Beauchamp, The Development of Japanese Educational Policy, 1945-1985, History of Education Quarterly, Vol.27, No.3, (Autumn, 1987), p. 308.

(¹⁵) Taro Numano, Lower Secondary Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo, N.D.), p.1.

(¹⁶) Ronald S. Anderson, Education in Japan, A Century of Modern Development, U.S. Government Printing Office, (Washington, 1975), p.56; Tetsuya Kobayashi, Society, Schools, and progress in Japan, Pergamon press Ltd, Oxford, (London, 1976), Pp.38-39.

(¹⁷) Taro Numano, Lower Secondary Education in Japan, Op. Cit., p.1.



(^{١٨}) كاظم هيلان محسن، بواكير تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في عهد الاحتلال الأمريكي، جريدة المنتدى، تصدر عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، فرع البصرة، السنة الأولى، العدد (11)، 15 آيار، 2012.

(¹⁹) Ministry of Education, Op. Cit., Pp. 164-166.

(^{٢٠}) كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-1952...، ص321؛

Yasuhiro Nemoto, Op.Cit., p.11; Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Op.Cit., p. 101.

(^{٢١}) شمل التطهير كل الدعاة النشطين للنزعة العسكرية والقومية العدوانية أو عسكرة المجتمع، وتتقيد نظام التعليم من الميولات

العسكرية والقومية من فكر وممارسة، وبضمنها التدريب شبه العسكري، أما الدعاة الآخرون للعسكرية والقومية يُستثنون من مواقع

الإشراف والتعليم. يُنظر: كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-1952...، ص178.

(²²) Ministry of Education, Bricks Without Straw, The Ministry, (Tokyo, 1950), p.69.

(^{٢٣}) جاءت تلك البعثة بطلب من سلطة قوات التحالف، من أجل وضع تقرير منفصل عن شكل النظام التعليمي الجديد الذي يُراد له أن يُطبق في اليابان بعد الحرب، كانت اللجنة تلك برئاسة جورج د. ستودارد (George D. Stoddard) ومعه 26 خبيراً أميركياً في مجال التعليم بينهم ثلاث سيدات.

United States Government, Report of the United States Education Mission to Japan, Submitted to the Supreme Commander for the Allied Powers, Tokyo, March 30, 1946, United States Government Printing Office, (Washington, 1946), p.vi.

(^{٢٤}) حسن البائع عبد العاطي، التجربة اليابانية.. نموذج الترقى بعد التردى، جامعة أم القرى، (المملكة العربية السعودية، 2009)، ص4.

(^{٢٥}) كانت توجيهات القيادة العامة لسلطة الاحتلال وبعثة التعليم الأميركية أن لا عودة إلى التعليم المهني ذو الطابع العسكري،

الذي تم استغلاله من الحكومات السابقة في الصناعات الحربية، التي بالنتيجة جلبت الويلات والمآسي للشعب الياباني من خلال

تلك الحروب المدمرة التي خاضها منذ بدايات القرن التاسع عشر، والاهتمام بالتعليم المهني ذو الطابع المهني، بفتح دورات في

تخصص الزراعة والتجارة والصناعة. يُنظر:

United States Government, Op.Cit., Pp.26-27.

(²⁶) Ministry of Education, Japan's Modern Educational System..., p.167.

(²⁷) Article 36 of the School Education Law: " In Lower secondary school education, efforts be made... to cultivate the fundamental knowledge and skill of the vocations required in the society, The attitude to respect labor and the ability to select their future courses according to their individuality". See to: Ronald S. Anderson, Japan, Three Epochs of Modern Education, (Washington, 1959), p. 172.

(²⁸) Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Op.Cit., Pp.104-105.



(²⁹) Ronald S. Anderson, Japan: Three Epochs of Modern Education..., Pp. 172-173.

(³⁰) Yosuihiro Nemoto, Op. Cit., p.13.

(³¹) Ronald S. Anderson, Japan: Three Epochs of Modern Education..., Pp.165-166.

(³²) Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Op.Cit., p.104.

(³³) Ministry of Education, Japan's Modern Educational System..., Pp. 166-167.

(^{٣٤}) كانت العادات والتقاليد اليابانية المحافظة مازالت قوية في تلك المدة التي تلت انتهاء الحرب، لذا فإن المجتمع الياباني كان

يُفضل أن يكون قسم من المدارس وبخاصة الثانوية منها غير مختلطة ومنفصلة لوحدها، مع العلم كانت هناك مدارس أخرى

مختلطة تم فتحها بعد مدة من انتهاء الحرب.

(³⁵) Yasuo Saito, Gender Equality in Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo, N.D.), Pp.8-10; Miyoshi Nobuhiro, Historical study on Women and Industrial Education in Japan, (Japan, 2000).

(³⁶) Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Op.Cit., Pp.106-107.

(^{٣٧}) عبد اللطيف بن حسن فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (عمان، 2010)،

ص221.

(³⁸) Yoshiro Nemoto, Op. Cit., p.24.

(³⁹) Taro Numano, Special Needs Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo, N.D.), Pp.3-4.

(⁴⁰) Ronald S. Anderson, Japan: Three Epochs of Modern Education..., p.182.

(⁴¹) Ministry of Education, Japan's Modern Educational System..., Pp.170-171.

(⁴²) Julian Dierks, Op. Cit., p. 114.

(^{٤٣}) إزرا ف. فوجل، المصدر السابق، ص183.

(^{٤٤}) عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان، العادات والتقاليد وإدماج التفوق، مطبعة مدبولي، (القاهرة، 1996)، ص ص 40-41.

(⁴⁵) Ronald S. Anderson, Education in Japan..., p. 83.

(⁴⁶) Usui Kaichou, An Invitation to New Secondary Social Studies, (Tokyo, 1992), Pp. 155-162.

(⁴⁷) Yoshiko Nazaki, War Memory, Nationalism, and Education in Postwar Japan 1945-2007, The Japanese History Textbook Controversy and Lenege Saburo's Court Challenges, (U.S.A., 2008), p.11.

(^{٤٨}) بدأت اليابان بالتوسع على حساب منشوريا لاعتبارات اقتصادية وإقليمية، ورأت أن بإمكانها استغلال هذه المنطقة لتوسيع

قاعدتها الصناعية، ومن ثم يمكنها أن تؤمن لنفسها الغذاء والمواد الأولية واستيعاب فائضها السكاني، فضلاً عن أن وضع منشوريا

ضمن المدار الياباني يسهم في حماية كوريا والجزر اليابانية من منافس اليابان الشمالي الاتحاد السوفيتي، وعلاوة على ذلك أرادت



اليابان ان تجعل من منشوريا خطوة رئيسية نحو تأسيس كتلة اقتصادية قوية تشمل اليابان ومنشوريا والصين يمكنها "من ان تكون الزعيم الطبيعي" لآسيا. للمزيد عن التوسع الياباني في منشوريا، يُنظر: عبادي أحمد عبادي القطراني، موقف الولايات المتحدة الاميركية من التوسع الياباني في منشوريا 1931-1933، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2005.

(^{٤٩}) هنري بوبي: حفيد أسرة المانشو Manchu أخر أسرة امبراطورية حكمت الصين، وكان حكمها قد انهار في عام 1911.

أسماء صلاح الدين فخري، العلاقات الصينية - اليابانية 1894-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية- ابن رشد، 2006، ص224.

(^{٥٠}) احتل الجيش الياباني مدينة نانجينغ Nanjing الصينية في 13 كانون الثاني من عام 1937، وقد ارتكب فيها فضائع ومذابح غير مسبوقة، ففي الوثائق التي قدمتها الحكومة الصينية - فيما بعد - إلى محكمة الشرق الاقصى العسكرية في عام 1946، ذكرت ان عدد القتلى بلغ (430) ألف صيني ما بين اسرى حرب وعامة الناس، وأُلقيت جثثا لا حصر لها في الانهار، ولكن العدد الذي حددته المحكمة وصل إلى (11930) صيني، وما زالت الصين تُطالب اليابان حتى الآن بالاعتذار الرسمي عن تلك الجرائم، وضرورة تغيير المناهج المدرسية من اجل اظهار تلك الحقائق التاريخية. هشام عبد الرؤوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر - عصري طايشو - شوا، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 2003)، ص174.

(⁵¹) Yoshiko Nazaki, Op. Cit., Pp. 15-17.

(⁵²) Ronald S. Anderson, Education in Japan..., p. 84.

(⁵³) Ronald S. Anderson, Japan: Three Epochs of Modern Education..., p.103.

(⁵⁴) Ministry of Education, Japan's Modern Educational System..., p. 173.

(⁵⁵) Ministry of Education, Progress of Education Reform in Japan, (Tokyo,1950), p.13.

(⁵⁶) Ministry of Education, Educational Laws and Regulation in Japan:The Constitution of Japan and The Fundamental of Education,(Tokyo,1955), series 2, p.2.

(⁵⁷) Ronald S. Anderson, Japan: Three Epochs of Modern Education..., p.106.

(⁵⁸) Naoko Kato, Op., Cit., p. 27; Ronald S. Anderson, Japan: Three Epochs of Modern Education..., p.107.

المصادر

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية:

- ١ - أسماء صلاح الدين فخري، العلاقات الصينية - اليابانية 1894-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية- ابن رشد، 2006.



٢ - عبادي أحمد عبادي القطراني، موقف الولايات المتحدة الأميركية من التوسع الياباني في منشوريا 1931-1933، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2005.

٣ - مهند سلمان صالح ال حمد، العلاقات السياسية اليابانية الأميركية (1952 - 1972)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، 2012.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانكليزية:

1. Naoko Kato, War Guilt and Postwar Japanese Education, A Thesis Subitted in Partial Fulfiment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Faculty of Gradate Studies, B.A., Sophia University, 1996.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

١. ابراهيم الشبلي، التعليم في اليابان، قسم التوثيق والدراسات، وزارة التربية، (بغداد، 1973).
٢. إدوارد ر. بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة وتعليق: محمد عبد العليم مرسى، مكتب التربية العربي لدول الخليج، (د.م، 1985).
٣. إزرا ف. فوجل، المعجزة اليابانية، ترجمة: يحيى زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1996).
٤. عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان، العادات والتقاليد وإدمان التفوق، مطبعة مدبولي، (القاهرة، 1996).
٥. عبد اللطيف بن حسن فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (عمان، 2010).
٦. كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945 - 1952، دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، (بغداد، 2011).
٧. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2002).
٨. هشام عبد الرؤوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر - عصري طائشو - شوا، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 2003).

رابعاً: الكتب الاجنبية باللغة الانكليزية:

1. Edward R. Beachamp, James M. Vardaman, Japanese Education Since 1945: A Documentury Study, M.E. Sharap, Inc., (New York, 1994).
2. Julian Dierks, Postwar History Education in Japan and The Germans, Guilty Lessons, A Study of The Weatherhead East Asian Institute, Columbia University, (New York, 2010).
3. Kenneth B. Pyle, The Making of Modern Japan, (U.S.A., 1978).



4. Ministry of Education, Bricks Without Straw, The Ministry, (Tokyo,1950).
5. _____, Educational Laws and Regulation in Japan: The Constitution of Japan and The Fundamental of Education,(Tokyo,1955).
6. _____, Japan's Modern Educational System, A History of the First Hundred Years,(Tokyo,N.D.).
7. _____, Progress of Education Reform in Japan, (Tokyo,1950).
8. Miyoshi Nobuhiro, Historical study on Women and Industrial Education in Japan,(Japan,2000).
9. Ronald S. Anderson, Education in Japan, A Century of Modern Development, U.S. Government Printing Office, (Washington,1975).
10. _____, Japan, Three Epochs of Modern Education, (Washington,1959).
11. Shogo Ichikawa,"Japan" in Educational Policy: An International Survey,(NewYork,1984).
12. Tetsuya Kobayashi, Society, Schools, and progress in Japan, Pergamon press Ltd, Oxford, (London,1976).
13. United States Government, Report of the United States Education Mission to Japan, Submitted to the Supreme Commander for the Allied Powers, Tokyo, March 30, 1946, United States Government Printing Office,(Washington,1946).
14. Usui Kaichou, An Invitation to New Secondary Social Studies, (Tokyo, 1992).
15. W. G. Beasley, The Rise of Modern Japan, (London,1963).
16. Yasuhiro Nemoto, The Japanese Education System, University Publishers, (Florida, 1999).
17. Yoshiko Nazaki, War Memory, Nationalism, and Education in Postwar Japan 1945-2007, The Japanese History Textbook Controversy and Lenege Saburo's Court Challenges,(U.S.A.,2008).

خامساً: المجلات والدوريات العربية:

- ١ -كاظم هيلان محسن، بواكير تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في عهد الاحتلال الأمريكي، جريدة المنتدى، تصدر عن المنتدى الوطني لبحوث الفكر والثقافة، فرع البصرة، السنة الاولى، العدد (11)، 15 آيار، 2012.

سادساً: المجلات والدوريات الاجنبية:

1. Edward R. Beauchamp, The Development of Japanese Educational Policy, 1945-1985, History of Education Quarterly, Vol.27, No.3, (Autumn,1987).

سابعاً:البحوث والمقالات باللغة العربية:

- ١ -حسن الباتع عبد العاطي، التجربة اليابانية.. نموذج الترقى بعد التردى، جامعة أم القرى،(المملكة العربية السعودية،2009).

ثامناً: البحوث والمقالات باللغة الانكليزية:



1. Mariko Ichimi Abumiya, Preschool Education and Care in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
2. Taro Numano, Lower Secondary Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
3. _____, Primary Schools in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
4. _____, Special Needs Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
5. Yasuo Saito, Gender Equality in Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).

General education schools in Japan During US Occupation (1945-1952).

By:Prof.: Kadhim Hailan Mohsin.

Assistant Lecturer: Jaafar Abdullah Jaafar.

Basra University - College of Education for Human Sciences,

Department of History.

Abstract:

The study deals with the situation of the general education schools in Japan During the American occupation of this country at the end of the Second World War in 1945, The educational system in these schools changed radically from what it was before the end of the war, The US occupation authority sought to introduce the American education system to Japan and apply it to Japanese schools.